"التوجه السوقي في بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التصنيع الغذائي بمحافظة الفيوم"

"Market orientation of some small and medium enterprises for food processing in fayoum governorate"

رسالة مقدمة من

أسماء حمدي رمضان محفوظ

للحصول علي درجة

الماجستير في العلوم الزراعية (الاقتصاد الزراعي)

قسم الاقتصاد الزراعي-كلية الزراعة-جامعة الفيوم (٢٠٢١)

تحت إشراف

أ.د/ سيد عبد التواب.

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الفيوم.

د. محمد عبد الحميد أحمد.

مدرس الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الفيوم.

٢٠٢١

الملخص:

يمثل التصنيع الغذائي درجة عالية الأهمية في الاقتصاد المصري، لدوره في توفير فرص العمل وتحسين جودة المنتجات وانخفاض سعرها إلا أنه يواجه العديد من المشكلات بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها عدم الإلمام بالبحوث التسويقية بشكل كامل بالإضافة إلي وجود قصور في التوجه السوقي في تلك المشروعات وعدم قدرتها علي منافسة منتجات المشروعات الكبيرة.

واستهدفت الدراسة دراسة الوضع الراهن لهيكل التصنيع الغذائي بمصر، والتعرف علي الوضع الراهن لبعض مشروعات التصنيع الغذائي بمحافظة الفيوم، ودراسة أثر التوجه السوقي علي أداء بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمثل في كل من الأرباح وحجم المبيعات والعائد علي رأس المال المستثمر.

واعتمدت الدراسة علي مصدرين للبيانات، أولها: البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تم الحصول عليها من الجهات المختلفة، ثانيها البيانات الأولية: والتي تم الحصول عليها من خلال المقابلة الشخصية للقائمين بإدارة بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الفيوم.

واشتملت الدراسة علي ثلاثة أبواب رئيسية بالإضافة إلي المقدمة والملخص باللغة العربية والأجنبية، وتناول الباب الأول الإطار النظري والاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة المعنية بموضوع التوجه السوقي.

وتضمن الباب الثاني الوضع الراهن للتصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة بمصر وتبين أن إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) بلغ نحو ٤٨٦.٢ مليون طن، كما يتضح أن أعلي الصناعات الغذائية منتجات صناعة السكر وتكريره بنسبة حوالي ٥١% من إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك، يليها الزيوت والمسلي الصناعي، منتجات صناعة الألبان بنسبة حوالي ٢٨.٢%، ١٠.١% علي التوالي من إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك، وبلغ إجمالي متوسط نصيب الفرد من هذه الصناعات الغذائية ١٧٣ كجم، وتبين أن أعلي الصناعات الغذائية من حيث متوسط نصيب الفرد منتجات صناعة طحن الغلال بمتوسط بلغ حوالي ١٠٩.٢ كجم بنسبة ٦٣.١% من إجمالي متوسط نصيب الفرد من الصناعات الغذائية، يليها منتجات صناعة السكر وتكريره، والزيوت والمسلي الصناعي، وتجهيز الخضر

والفاكهة علي التوالي بمتوسط يبلغ حوالي ٣٠.١، ١٥.٧، ٧.٤ كجم بنسبة حوالي ١٧.٤%، ٩.١%، ٤.٣% علي التوالي من إجمالي متوسط نصيب الفرد من الصناعات الغذائية.

واهتم الباب الثالث بأثر التوجه السوقي لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجال التصنيع الغذائي في محافظة الفيوم، واشتملت عينة الدراسة مشروعات تصنيع الحلويات والعجوة والمخبوزات والمكرونة والجبن الاسطنبولي والمخللات وتعبئة وتغليف البلح بمنطقة كوم اوشيم وبندر الفيوم وقرية دسيا وقرية فيديمين وقرية بيهمو وقرية مشرك قبلي وقرية بريشة بمحافظة الفيوم، وأوضحت نتائج الدراسة أن عدم وعي بعض ادارات هذه المشروعات بمدي أهمية التعرف علي حاجات ورغبات العملاء (المستهلكين النهائيين)، وعدم وجود المهارات الفنية والامكانيات المادية التي تمكن هذه المشروعات من اجراء بحوث التسويق التي تمكنها من التعرف علي حاجات ورغبات المستهلكين، والنظر إلي المستهلك علي أنه ذو ميول استهلاكية وسوف يقوم بشراء كل ما يقدم إليه من منتجات بغض النظر عما يحتاج إليه فعليا من المنتجات الغذائية.

كما أوضحت نتائج الدراسة وصول بعض المشروعات لمركز القيادة في السوق، مما يدفعها إلي الاهمال في عملية متابعة تحركات المنافسين اعتقادا منها أنها امتلكت السوق ولن يقدر علي منافستها أي مشروع آخر، عدم ادراك بعض المشروعات لمدي أهمية متابعة وترقب تحركات المنافسين ومدي تأثيرها علي أداء المشروع، مما يعني وجود قصور في نظرة ادارة المشروع لأساليب الادارة السليمة، صغر حجم نشاط معظم هذه المشروعات، مما يدعوها إلي عدم الاهتمام بمنافسيها اعتقادا منها أن المنافسين سوف يوجهون اهتمامهم إلي المشروعات الكبيرة التي تمثل تهديدا لهم، بالإضافة إلي عدم وجود المهارات الفنية والامكانيات المادية التي تمكن بعض هذه المشروعات من متابعة تحركات المنافسين، حيث تعتبر بحوث السوق وجمع المعلومات إلي حد ما.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأنه "يوجد علاقة معنوية موجبة بين درجة تبني المشروع لمفهوم التوجه السوقي للمشروع و أدائه (المتمثل في كل من الارباح وحجم المبيعات والعائد علي رأس المال المستثمر).

وبدراسة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة محل الدراسة تبين أن الكفاءة الاقتصادية للمشروعات (المصانع) الكبيرة في حالة ثبات وتغير العائد للسعة للتكاليف تبين أنها تبلغ حوالي ١٠٠% ، وبالتالي تحققت الكفاءة النسبية التامة (مؤشر

الكفاءة يساوي ١) ، أي أنه تم استغلال كافة المدخلات المتاحة بأفضل شكل ممكن لتحقيق المخرجات وبالتالي تكون غلة الحجم ثابتة، ليس من المصلحة زيادة التكاليف، ويجب المحافظة علي هذا المستوي، وهذه المصانع أيضا تطبق التوجه السوقي بدرجة كبيرة، في حين تبلغ الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حالة ثبات العائد للسعة ٥٧%،٤٩ % علي الترتيب وتكون غلة الحجم متزايدة، وبالتالي لم تتحقق الكفاءة التامة وذلك لأن

(مؤشر الكفاءة أقل من ١)، لذلك ينبغي استغلال المدخلات افضل استغلال ممكن للحصول علي المخرجات لتلك المشروعات، وذلك لتحقيق الكفاءة التامة والوصول إلي الحجم الأمثل، وهذه المشروعات تطبق التوجه السوقي بدرجة منخفضة.